Document: EB 2009/97/R.44
Agenda: 16(c)(ii)
Date: 14 August 2009
Distribution: Public
Original: English

A

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

تقرير لجنة مراجعة الحسابات

عن اجتماعها السادس بعد المائة

المجلس التنفيذي – الدورة السابعة والتسعون

روما، 14–15 سبتمبر/أيلول 2009

للاستعراض

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Bambis Constantinides

مدير شعبة الخدمات المالية

رقم الهاتف: 2054 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: c.constantinides@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: 2374 5459 06 39+

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

تقرير لجنة مراجعة الحسابات عن اجتماعها السادس بعد المائة

1- ترغب لجنة مراجعة الحسابات في توجيه عناية المجلس التنفيذي إلى المسائل التالية التي بحثت في الاجتماع السادس بعد المائة للجنة، المعقود في 13 يوليو/تموز 2009.

تقرير المراجع الخارجي للحسابات عن الرقابة الداخلية وإجراءات المحاسبة

2- قدم المراجع الخارجي للحسابات، برايس ووترهاوس كوبرز، التقرير عن الرقابة الداخلية وإجراءات المحاسبة للسنة المالية 2008، وأشار إلى أن الهدف الرئيسي للتقرير هو إعطاء الإدارة ملاحظات واقتراحات للتحسين. والمسائل التي أثارها تقرير برايس ووترهاوس كوبرز لسنة 2008 هي:

- الصعوبات الناتجة عن الحالة الراهنة لنظام القروض والمنح. وكانت هذه المسألة قد أثيرت لأول مرة في سنة 2003، والضعف الناجم عن قلة المرونة ومحدودية دمج هذا النظام في نظام الصندوق الرئيسي لتطبيق تكنولوجيا المعلومات (بيبول سوفت) ما زال قائماً؛
- الحاجة إلى تقديم مساندة آلية لأنشطة المحاسبة المتصلة بمبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتقييم القروض على أساس قيمة عادلة؛
- بغض النظر عن التقدم الكبير المحرز في الرقابة بواسطة تكنولوجيا المعلومات، ما زال ثمة شيء من القلق إزاء الأمن المنطقي (بيبول سوفت ونظام القروض والمنح) والأمن الطبيعي (وضع الصيغة النهائية لخطة الانتعاش من الكوارث: خطة الاستمرار)؛
- التأخر في إقفال الاستحقاقات المتصلة بالمطالبات القديمة المتعلقة بالنفقات؛
- المخاطر المتصلة بأنشطة إقراض الأوراق المالية وإعادة استثمار الضمانة النقدية الإضافية وأشكال الرقابة المرتبطة بمسؤولية مصرف الإيداع العالمي للصندوق.

3- لاحظت برايس ووترهاوس كوبرز أن الإدارة سلكت نهجاً استباقياً في التنفيذ ومعالجة كثير من المخاطر التي سلط عليها الضوء هذا التقرير، وأن المسائل المتصلة بمطالبات تكاليف السفر ومعاملات إقراض الأوراق المالية قد عولجت إلى حد كبير. وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي أُحرز، حثت برايس ووترهاوس كوبرز الإدارة على أن تقيِّمَ بعنايةٍ المخاطرَ والمكافآت المرتبطة بأنشطة إقراض الأوراق المالية واستمرار انخراط الصندوق في هذا المجال.

4- وافقت الإدارة على توصيات المراجعين الخارجيين وأوضحت أن بضعة تدابير استباقية قد اتُّخذت لمعالجة دواعي القلق هذه.

5- نظر أعضاء اللجنة نظرة إيجابية إلى النهج الاستباقي الذي أخذت به الإدارة، لكنهم أثاروا بضعة دواعي قلق، لا سيما أشكال الرقابة المحيطة بأنشطة إقراض الأوراق المالية والتوصيات القائمة منذ زمن بعيد، المتصلة بمشروع نظام القروض والمنح. ورداً على الأسئلة التي سُئلت، قدمت الأمانة المعلومات التالية:

- عقب موافقة المجلس التنفيذي على سياسة الميزانية الرأسمالية في سنة 2008، أُقِرَّت قضية تجارية بشأن نظام قروض ومنح جديد يعيِّن التكاليف والفوائد التي تمت الموافقة عليها والتمويل الذي

خُصص لهذا المشروع. وعُين للمشروع مدير متفرغ في ديسمبر/كانون الأول 2008، وَوُضعت المتطلبات التجارية المفصلة للحل البديل بواسطة سلسلة من حلقات العمل، واستخدام خبرة خارجية أيضاً. وعُيِّنت أنسب الحلول السوقية، ونُظمت عروض في مقر الصندوق حضرها جميع الباعة المحتملين. وسوف يصدر طلب بتقديم اقتراحات لاختيار قائمة قصيرة من الباعة في شهر أغسطس/آب ويتوقع أن يُتخذ قرار بأفضل الحلول في شهر أكتوبر/تشرين الأول، مع خطة تنفيذ تكون جاهزة في نهاية السنة. وينبغي أن يُنجز النظام في عام 2011.

- فيما يتعلق بعمليات إقراض الأوراق المالية، بالنظر إلى التقلبات الطيارة المستمرة في الأسواق المالية في شهر أبريل/نيسان 2009، أمرت الإدارة بنك Northern Trust بتقليل أنشطة إقراض الأوراق المالية إلى مستوى مقداره 350 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2009 (من مستوى ديسمبر/كانون الأول 2008، البالغ 526 مليون دولار أمريكي). وانخفض العجز في قيمة السوق التي لم تتحقق، البالغ 18.3 مليون دولار أمريكي في نهاية السنة انخفاضاً كبيراً إلى نحو 6.7 ملايين دولار أمريكي.

6- أحاط أعضاء اللجنة علماً بالمعلومات والتحديثات التي قُدِّمَت، وحثوا الإدارة على التعجيل بتنفيذ مشروع تبديل نظام القروض والمنح.

أنشطة المراجعة الداخلية خلال عام 2008 وخطة عمل عام 2009

7- قدم مدير مكتب المراجعة والإشراف هذا التقرير وشدد على القول إن الغرض منه هو مساعدة لجنة مراجعة الحسابات في تقدير فعالية وظيفة المراجعة الداخلية للحسابات.

8- قدم مكتب المراجعة والإشراف ستة تقارير مراجعة حسابات وثماني مذكرات مراجعة حسابات في عام 2008، وفي عام 2009 قُدِّمَت مسودات تقارير مراجعة حسابات للإشراف المباشر، والحضور القطري، ووظيفتي الشراء وصرف الأموال. وقدم مكتب المراجعة والإشراف في عام 2008، علاوة على عمله في الضمان والمشورة والتحقيق، مساندةً للجنة مراجعة الحسابات في تنفيذ التغييرات التي اقترحها الاستعراض الخارجي لضمان الجودة، الذي أُجري في عام 2007، بما في ذلك إجراء دراسة استقصائية لـــ 21 منظمة تابعة للأمم المتحدة ومؤسسة مالية دولية.

9- أُعدت خطة مراجعة الحسابات لعام 2009 وفقاً للمعايير الدولية للممارسة المهنية للمراجعة الداخلية للحسابات وعلى أساس عملية تقدير للمخاطر. وتشمل الخطة إجراء مراجعة لعملية امتثال مديري الاستثمارات ومصرف الإيداع للرصد، التي ستجرى بالتنسيق مع المراجع الخارجي. يقوم مكتب المراجعة والإشراف في سنة 2009 أيضاً ببضع عمليات مراجعة مخصصة لإجراء معالجة سريعة لمسائل ناشئة، وسيواصل تعاونه الوثيق مع لجنة إدارة المخاطر المؤسسية ودعم دورها في إرشاد تطوير وإرساء إدارة المخاطر في ثقافة الصندوق وعملياته.

10- أعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم للعمل الذي قام به مكتب المراجعة والإشراف في عام 2008 وطلبوا معلومات إضافية عن دراسة الكتب لتكاليف الإشراف ومراجعة حسابات مكتب رئيس الصندوق. واقترح

أحد الأعضاء أيضاً أن يقدَّم هذا التقرير سنوياً إلى المجلس التنفيذي. وقدمت الأمانة، رداً على استفسارات، المعلومات التالية:

- **تكاليف الإشراف.** تبيَّن من الاستعراض المكتبي رفيع المستوى لتكاليف الإشراف أن هذه التكاليف في الصندوق أقل من نظيراتها في منظمات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية التي استُخدمت كعينات. وإن نفقات مكتب التقييم هي أهم عنصر في هذه التكاليف، إذ بلغت تكاليفه 71 في المائة من تكاليف الإشراف في الصندوق. وينظر مكتب المراجعة والإشراف نظرة أوثق في هذا، وسيقدم معلومات أكثر دقة في سياق مراجعة الأقران التي يجريها مكتب التقييم.
- **مراجعة حسابات مكتب الرئيس.** لم تلاحظ أي استثناءات ذات شأن في مراجعة حسابات مكتب الرئيس لفترة السنتين 2005–2006 و2007–2008. وقدم مكتب المراجعة والإشراف بعض الاقتراحات بشأن طريقة تقديم التقارير عن نفقات معينة.
- **تقديم تقارير أكثر تفصيلاً إلى المجلس التنفيذي.** سينقَّح شكل التقرير السنوي لمكتب المراجعة والإشراف في أثناء السنة لفصل الخطة الفعلية عن التقرير. ومن شأن هذا أن يمكِّنَ أيضاً من تقديم تقرير أكثر ترتيباً إلى المجلس التنفيذي إذا لزم ذلك.

التقرير السنوي عن أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد

11- أشار مدير مكتب المراجعة والإشراف، في معرض تقديمه لهذا التقرير، إلى أن تنفيذ سياسة الصندوق لمكافحة الفساد وإنشاء لجنة الجزاءات جعلت الصندوق في صف الآخذين بأفضل الممارسات التي تطبقها وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومصارف التنمية الرئيسية المتعددة الأطراف في هذا المجال. وحصل قسم التحقيقات على ملاك موظفيه الكامل في سنة 2008، مما مكنه من متابعة دوره المزدوج، المتمثل في إجراء التحقيقات وتنفيذ برنامج مكافحة الفساد في الصندوق.

12- أُقيمت 30 قضية في سنة 2008 (منها 13 قضية داخلية و17 خارجية). يحلل التقرير مصادر الادعاءات، إلى جانب معلومات وإحصاءات بارزة أخرى عن القضايا.

13- التعليقات الرئيسية التي أبداها الأعضاء تتعلق بالحاجة إلى تنسيق وظيفة التحقيق تنسيقاً وثيقاً مع الهيئات الداخلية والخارجية، وعملية الجزاءات، واعتماد مكتب المراجعة والإشراف على أموال من خارج الميزانية لدفع مرتبات موظفيه، وموقف الصندوق من المنع الشامل. وأثير أيضاً سؤال بشأن ما إذا كان أعضاء المجلس التنفيذي للصندوق ملتزمين بمدونة محددة لقواعد السلوك. وردا عليه قدمت الأمانة المعلومات الإضافية التالية:

- يعمل مكتب المراجعة والإشراف بصورة وثيقة مع مكتب المستشار العام، ويعمل بنشاط مع شركاء داخليين وخارجيين بواسطة حملات إعلامية ومشروعات رصد مجتمعية، بالاشتراك مع منظمات المجتمع المدني وفي تعاون وثيق مع الحكومات. وينظر مكتب المراجعة والإشراف أيضاً في فرص لإشراك مكتب التقييم في تقدير الفساد كعامل يحتمل أن يساهم في تقويض أثر مشروعات الصندوق وبرامجه.

- وإن نشر أسماء الأفراد أو الشركات الممنوعة أو غير المؤهلة على الموقع الإلكتروني للصندوق أو اعتماد المنع الشامل لها آثار قانونية، والعمل جارٍ الآن في فحصها بعناية.
- تستعرض لجنة الجزاءات القضايا المتصلة بالموظفين وبغير الموظفين ولديها سلطة البت في فرض جزاءات ملائمة على الكيانات من غير الموظفين وتوصية الرئيس بفرض جزاءات ملائمة على الموظفين.
- نوقشت إمكانية وضع مدونة قواعد سلوك لأعضاء المجلس التنفيذي من قبل لجنة مخصصة تابعة للمجلس في وقت التجديد السابع لموارد الصندوق، لكن لم يُتخذ أي قرار. وسوف تقدم الأمانة، بطلب من اللجنة، ورقة معلومات أساسية بشأن الخطوات التي اتُّخذت حتى الآن في هذا الشأن.

التقرير السنوي لعام 2008 عن حالة تنفيذ توصيات المراجع الداخلي للحسابات

14- قدم مدير مكتب المراجعة والإشراف تقريراً عن حالة تنفيذ توصيات المراجع الداخلي مع تحديد موعد نهائي متفق عليه للتنفيذ، وهو 31 ديسمبر/كانون الأول 2008. وفي عام 2008 عاد مدير مكتب المراجعة والإشراف إلى طريقة ترتيب أولويات المسائل الناشئة أثناء عمله في المراجعة لكي يركز الانتباه تركيزاً أفضل على مجالات المخاطر الرئيسية وتسهيل إدارتها بالوفاء بمسؤولياته في هذا الصدد. وحالة التنفيذ الآن مؤشر رئيسي من مؤشرات الأداء مدرج في نظام إدارة النتائج في الصندوق. وساعدت هذه التدابيرُ الإدارةَ على تحقيق تقدم محسَّن في التنفيذ في سنة 2008. وخُفِّض عدد التوصيات المعلقة في فئة الأولويات العليا من 91 توصية في بداية السنة إلى 29 توصية في نهاية السنة.

15- أعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم للتقدم المنجَز.

اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات التابعة للمجلس التنفيذي ونظامها الداخلي

16- قدمت الأمانة استعراضاً موجزاً للطريقة المتبعة حتى ذلك التاريخ بمراجعة اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات ونظامها الداخلي وأبلغت الأعضاء بحالة مسودة الوثيقة "الاختصاصات والنظام الداخلي للجنة مراجعة الحسابات التابعة للمجلس التنفيذي" التي تداولت فيها لجنة مراجعة الحسابات في أبريل/نيسان 2009 وأوضحَ أن الغرض من عرض هذه المسودة هو إعلام الأعضاء الجدد في اللجنة عن حالة الوثيقة لا لمساندة مناقشة موضوعية.

17- أعرب عدة أعضاء عن آرائهم في بعض أجزاء مسودة الوثيقة. غير أن المناقشة التامة لهذا البند أُجِّلَت إلى الاجتماع التالي للجنة، المقرر عقده في 1 سبتمبر/أيلول 2009. وتعهدت الأمانة بإعداد مذكرة قصيرة عن المسائل المعلقة المتصلة بهذا البند من بنود جدول الأعمال، وبتزويد اللجنة بمعلومات عن ممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى فيما يتعلق بمشاركة خبراء ومراقبين في اجتماعات اللجنة.

عرض الإصلاح المقترح للميزانية

18- لفتت الأمانة، في عرضها لهذا البند، انتباه اللجنة إلى مسألتين رئيسيتين، هما: تنفيذ قرار مجلس المحافظين المتخذ في سياق اعتماد التقرير عن المشاورات الجارية بشأن التجديد الثامن لموارد الصندوق، وإعادة تنظيم برنامج العمل والميزانية للتمكين من النظر في الإسقاطات رفيعة المستوى لموارد الصندوق ليس لعام 2010 فقط وإنما لكامل الفترة 2010–2012.

19- ذَكَّرَت الأمانة اللجنة بعناصر الهيكل الحالي للميزانية وأبرزت العناصر الرئيسية الثلاثة للهيكل المنقح، وهي: (1) دمج اعتماد تمويل تجهيز البرامج في الميزانية الإدارية؛ (2) اعتماد أفضل الممارسات في الميزانية المستندة إلى النتائج؛ (3) العمل في إطار المقارنة مع ممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وستوضع في عام 2010 ميزانية إدارية شاملة واحدة مقسمة إلى أربع مجموعات من النتائج والعمليات. واحتراماً لقرار مجلس المحافظين ستدار واحدة من المجموعات الأربع، وهي المجموعة التي تركز على تجهيز المشروعات وتنفيذها، بموجب شروط الترحيل إلى السنة التالية التي وضعها مجلس المحافظين في اعتماد تمويل تجهيز البرامج (أي أنه لن يكون لها حد أعلى) بينما المجموعات الثلاث الأخرى ستكون مشمولة بترتيبات الحد الأعلى التي وضعها مجلس المحافظين للميزانية الإدارية الراهنة (أي 3 في المائة).

20- أشارت الأمانة إلى أنه لا توجد لدى أي مؤسسة مالية دولية أخرى ميزانية مستندة إلى النتائج (التي هي أكثر شيوعاً في وكالات الأمم المتحدة)، باستثناء مصرف إقليمي واحد يمر الآن بعملية إصلاح شبيهة بما يمر به الصندوق.

21- أشارت الأمانة إلى أنها تتوقع نمواً في برنامج العمل بنسبة تبلغ نحو 12 في المائة في عام 2010، و25 في المائة في عام 2011، و20 في المائة في عام 2012. ويبلغ مقدار النمو الحقيقي المُسقط لمجموع الميزانية الإدارية لمساندة هذا التوسع 4 في المائة في عام 2010، و4.5 في المائة في عام 2011، و4.6 في المائة في عام 2012.

22- أعربت اللجنة عن تقديرها للعرض الذي قدمته الأمانة بشأن هذا الموضوع الذي هو غاية في الصعوبة والتعقيد. وطرح أعضاء اللجنة سلسلة من الأسئلة – أوضحتها الإدارة – تتعلق بمسائل كمؤشرات التضخم المالي، والتراكُب بين المجموعات، وأحكام الترحيل إلى السنة التالية، والمرونة في الميزانيات السنوية، وتجاوز الحد والتقصير عن بلوغ الحد، ومُعامل تنحية آثار التضخم المطبق على تكاليف الموظفين، والنمو الحقيقي المقترح ومقداره 4 في المائة. وفيما يتعلق بمُعامل التضخم المركب المقدر، أعرب رئيس اللجنة عن قلقه من المستوى المقترح وطلب إعداد ورقة لاجتماع شهر نوفمبر/تشرين الثاني توضِّح تركيبة هذا المعامل والطريقة التي وُضع بها.

مسائل أخرى

23- طلب رئيس اللجنة معلومات عن حالة تنفيذ قرار مجلس المحافظين الذي اعتُمد في شهر فبراير/شباط بشأن مخصصات رئيس الصندوق وترتيبات سكن/مسكن الرئيس.

24- قدمت الأمانة تفاصيل عن الطريقة التي تقرر فيها مرتب رئيس الصندوق وعلاواته ومستحقاته الأخرى، وقدمت الإدارة تقريراً مفصلاً عن الطريقة التي أجرى بها الصندوق دراسة استقصائية موسعة وعملية تنافسية لتعيين واختيار البيت الذي تقل تكلفة إيجاره عن الإيجار الذي طلبه مالك مسكن الرئيس السابق. وأحاطت اللجنة علماً بالمعلومات وأعرب رئيس اللجنة عن ثقته في أن الإدارة تابعت هذه المسألة، آخذة في الاعتبار الواجب أفضل مصلحة للصندوق.